



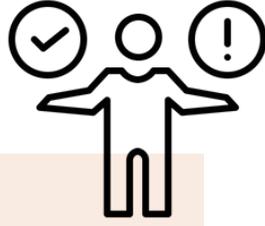
د. رياض بن جليلي

برنامج تنمية الصادرات وتمويل التجارة الخارجية في المنطقة العربية

عمان، فبراير 2022

١١. مخاطر التجارة الخارجية

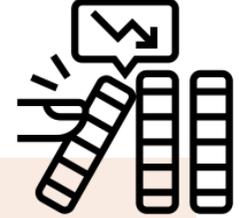
بعض التعاريف



- إدارة المخاطر هي العملية التي يتم بموجبها قياس وتقييم المخاطر التي تواجه المنشأة أو المؤسسة المالية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف وقع الخطر عند حدوثه والتقليل من آثاره على النتائج المنتظرة أو نقله إلى جهة أخرى، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد، والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الفائدة العائدة من تحقق المراد.



- وتعرف تقييم المخاطر على أنها العملية التي يتم بموجبها تحديد المخاطر المحتملة وقياس درجة المخاطرة الواقعة على الأعمال المراد تحقيقها/ تنفيذها سواء كانت مشروعاً استثمارياً أو صفقة تجارية أو عملية إقراض أو أي عملية اقتصادية يراد تنفيذها في وقت أو مكان أو كمية أو كيفية معينة، ويكون قياس درجة المخاطرة بقياس مدى التأثير الواقع على تحقيق المراد.



- تُعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض المؤسسة المالية أو المنشأة الاقتصادية إلى خسائر أو حدث غير متوقع وغير مخطط له، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه آثار سلبية لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المؤسسة أو المنشأة المرجوة وتنفيذ استراتيجياتها بنجاح.

المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية

1

مخاطر الائتمان
(Credit Risk)

نشأ مخاطر الائتمان نتيجة لاحتمال أن التدفقات النقدية الناجمة عن المطالبات المالية (financial claims) العائدة للمؤسسات المالية كالقروض والسندات لا تُسدد بشكل كامل

2

مخاطر السيولة
(Liquidity Risk)

تزداد مخاطر السيولة عندما يطلب مالكي الخصوم كالمودعين وحاملي بوالص أو شهادات التأمين السداد الفوري للمطالبات المالية التي يملكونها لدى إحدى المؤسسات المالية، أو عندما يطلب حاملي وعود الاقتراض خارج الميزانية فجأة استخدام حقهم في الاقتراض

3

مخاطر سعر الفائدة
(Interest rate risk)

نوع من المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية في حالة عدم التوافق (mismatching) في تواريخ الاستحقاق بين الأصول والخصوم، وعندما يحدث تقلب في معدل الفائدة.

4

مخاطر السوق
(Market Risk)

تنشأ مخاطر السوق عندما تقوم المؤسسات المالية بمبادلة الأصول والخصوم والمشتقات أكثر من احتفاظها بهم لفترات طويلة لأغراض الاستثمار والتمويل أو التحوط.

5

المخاطر خارج الميزانية
(Off-Balance-Sheet Risk)

تشهد معظم المؤسسات المالية الحديثة نمو الفعاليات خارج الميزانية لديها، وإن أكثر المخاطر خارج الميزانية ترتبط بخطر معدل الفائدة، خطر الائتمان، وخطر سعر الصرف فيمكن أن تُستخدم للتحوط أو تقليل تلك المخاطر

6

مخاطر السيادة
(Sovereign Risk)

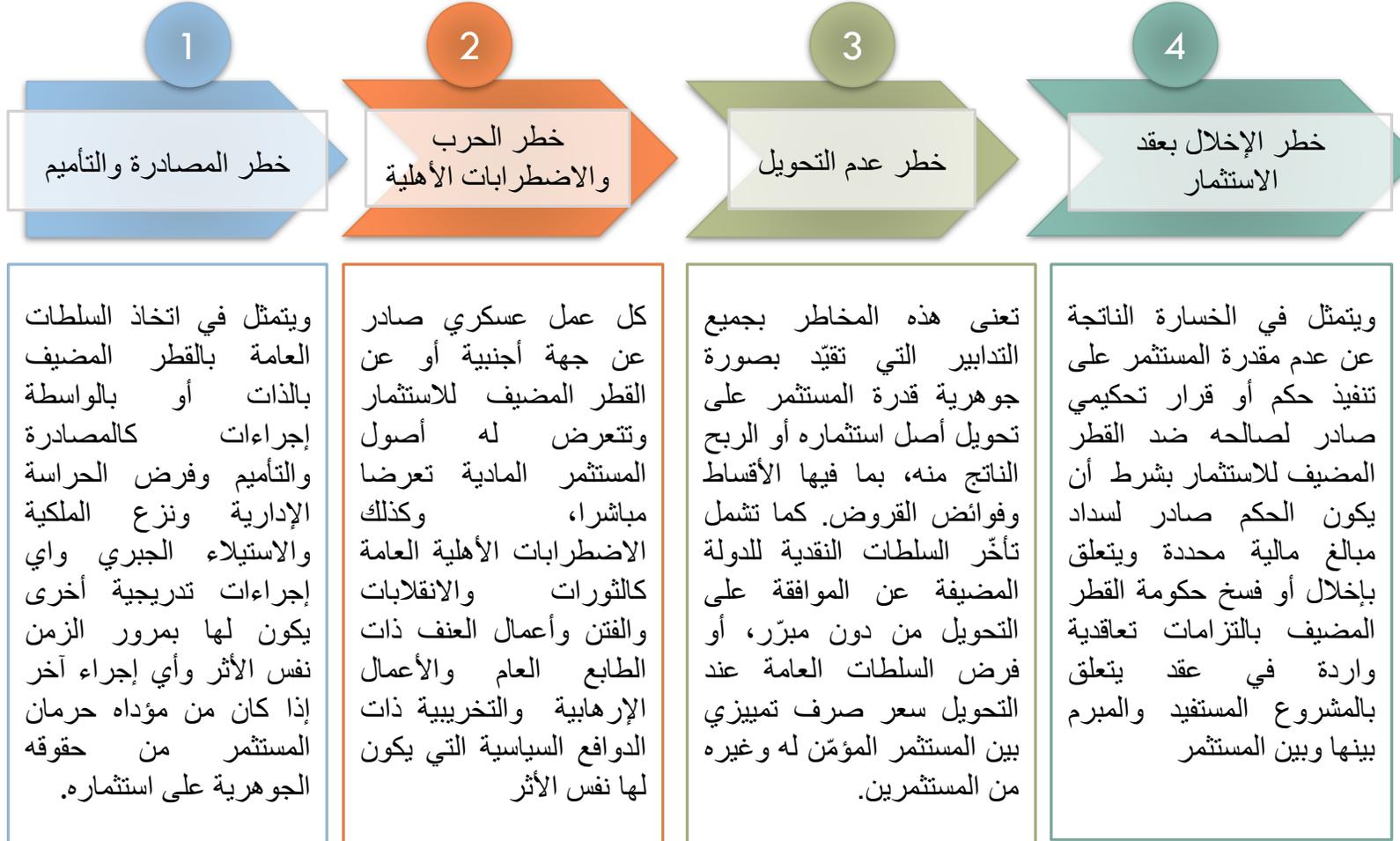
فعاليات الاستثمار الأجنبية تُعرض المؤسسة المالية لمخاطر المبادلات الأجنبية حيث إن التغير في سعر الصرف (exchange rate) يمكن أن يؤثر عكسياً على قيمة أصول وخصوم المؤسسة المالية المقيمة بالعملة الأجنبية.

7

مخاطر سعر الصرف
(Foreign Exchange Risk)

فقد تعجز الشركة الأجنبية على سداد المبلغ الأصلي وفوائد القرض حتى ولو كانت تريد ذلك إذا منعت أو حددت السداد حكومة البلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسي للشركة تبعاً لوجود نقص أو عجز في العملة الأجنبية، أو أحداث سياسية معادية.

المخاطر (السياسية) التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي



أهم المخاطر التي يتعرض لها المصدر أو المستورد

المخاطر التجارية	إفلاس المستورد (المشتري) أو إعساره أو تصفيته
	امتناع المستورد عن سداد ما أستحق عليه للمصدر
	رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة
المخاطر السياسية أو السيادية	أي إجراء قد تتخذه حكومة القطر المستورد فيمنع كلياً أو جزئياً إتمام تنفيذ عقد البيع
	أي أحداث سياسية أو مصاعب اقتصادية أو أية إجراءات تشريعية أو إدارية يتم اتخاذها في خارج بلد المصدر فتمنع أو تؤخر تحويل المدفوعات
	وقوع حرب أو ثورة أو حرب أهلية وما شاكل ذلك مما يحول دون إتمام تنفيذ عقد البيع. أو الى تعرض أصول المستورد الى أضرار تؤدي الى عجزه عن السداد
	إلغاء أو عدم تجديد رخصة الاستيراد أو فرض قيود جديدة على الصادرات بعد إبرام عقد البيع
	فشل أو رفض المشتري أن يتقيد بأي شرط من شروط عقد البيع اذا كان ذلك المشتري جهة أو مؤسسة حكومية سبق أن أجازت الوكالة التعامل معها

التصنيف الائتماني والتصنيف الائتماني السيادي

- ويصحب التصنيف الائتماني للمؤسسة المالية أو للدولة ما يسمى النظرة المستقبلية Outlook للتصنيف الائتماني، الذي يعكس تقييم وكالة التصنيف حول وضع التصنيف الممنوح للمؤسسة أو للدولة في المدى المتوسط (بين سنة إلى ثلاث سنوات) والذي يأخذ بشكل عام إحدى الحالات الثلاثة التالية: وهي إيجابي Positive، ويعكس تفاؤل الوكالة باستمرار احتمالات تحسن أداء المؤسسة المالية أو الحكومة الائتماني واحتمالات ارتفاع تصنيفها في المستقبل، وسلب Negative ويعكس تشاؤم المؤسسة باستمرار احتمال تراجع أداء المؤسسة أو الحكومة وتراجع التصنيف الممنوح لها في المستقبل، ومستقر Stable، ويعكس ثقة المؤسسة باستمرار التصنيف الحالي للمؤسسة أو للدولة كما هو عبر المدى المتوسط.



- التصنيف الائتماني هو عبارة عن رأي وكالة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة لمؤسسة معينة، أي قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى، وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة. ويعد التصنيف من قبل شركات التصنيف العالمية بمثابة الهوية للبنوك والمؤسسات المالية أمام العالم ومقياس لمعرفة الأوضاع المالية لأية مؤسسة. وهو كذلك مقياس لتقدير مدى قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين، أو بمعنى آخر مخاطر عدم سداد المقرض (مصدر السند) في الوفاء بالتزاماته (قيمة القرض و فوائده) للمقترض أو حامل السند.

معايير التصنيف السيادي

1
الفعالية المؤسسية وفعالية الحوكمة والمخاطر الأمنية، التي تنعكس في التقييم المؤسسي.

2
الهيكل الإقتصادي وآفاق النمو، التي تنعكس في التقييم الإقتصادي.

3
السيولة الخارجية والوضع الإستثماري الدولي، التي تنعكس في التقييم الخارجي.

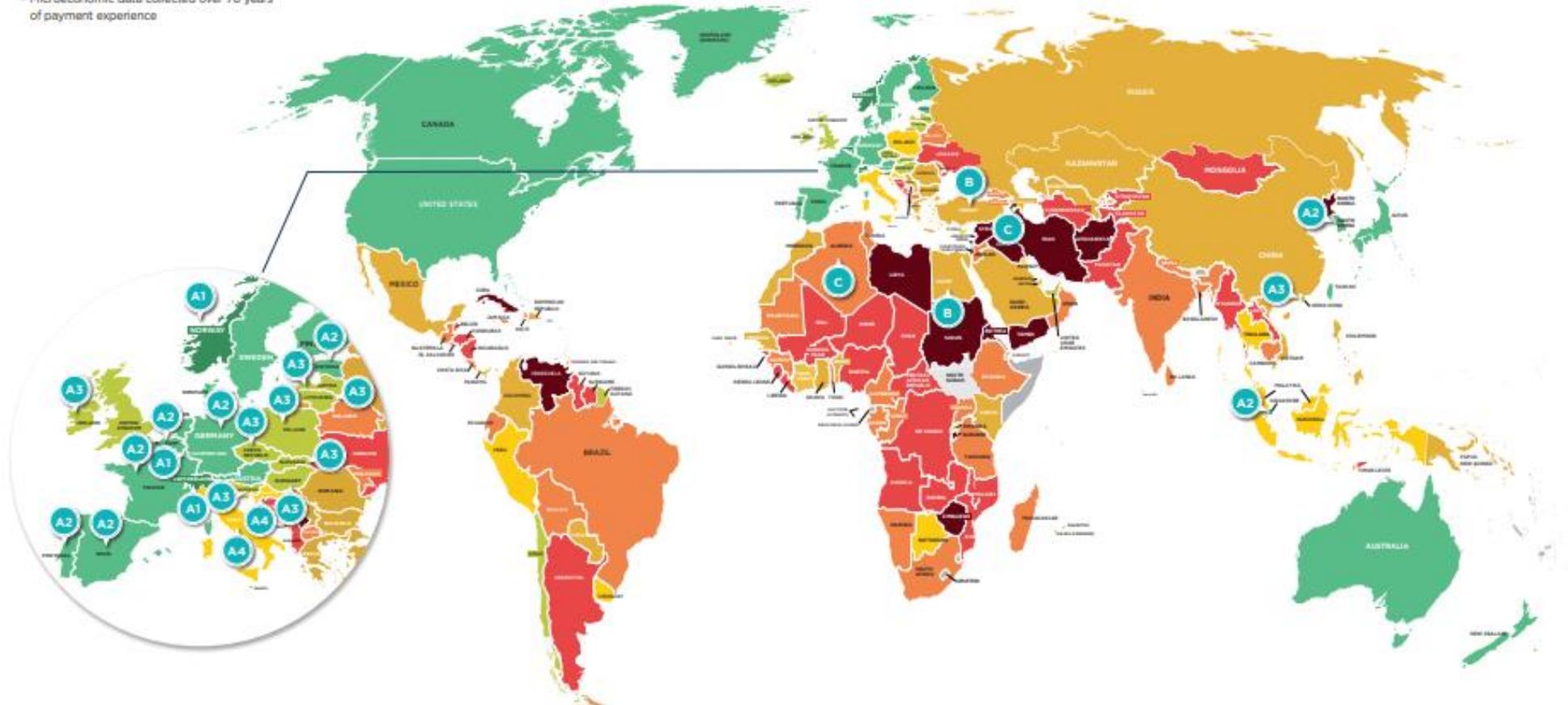
4
الأداء والمرونة المالية، بالإضافة على عبء الديون، والذي ينعكس في التقييم المالي.

5
المرونة النقدية، التي تنعكس في التقييم النقدي.

162 COUNTRIES UNDER THE MAGNIFYING GLASS

A UNIQUE METHODOLOGY

- Macroeconomic expertise in assessing country risk
- Comprehension of the business environment
- Microeconomic data collected over 70 years of payment experience





تمرين عملي على كيفية تقييم المخاطر السياسية والتجارية حسب وجهة المصادر

المتطلبات

تصنيف مخاطر الدول يتم من خلال منهجية تعتمد على معايير كمية وكيفية لتقييم المخاطر السياسية والتجارية حيث تصنف الدول حسب 7 مجموعات من المخاطر (4 مجموعات للمخاطر السياسية) و 3 مجموعات للمخاطر التجارية يمكن تجميعها وحسابها بالاعتماد على قواعد بيانات موثقة ودقيقة أهمها:

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية، قاعدة بيانات PRS للمخاطر القطرية، ونشرة تمويل التجارة العالمية الصادرة عن مؤسسة سينجلتون البريطانية.

يقع مراجعة وتحديث قواعد البيانات وتصنيف مخاطر الدول بشكل منتظم وفق وتيرة تحيين البيانات المعتمدة من مصادرها.

المنهجية

الخطوة 1: اعتماد مستويات المخاطر

الخطوة 2: تحديد مصادر البيانات الموثقة والدقيقة

الخطوة 3: تحليل الاتساق (اختبارات الموثوقية الإحصائية)

الخطوة 4: تحديد الأوزان وتجميع المتغيرات الفرعية

الخطوة 5: تصنيف المخاطر الفرعية والتصنيف العام

الخطوة 1: اعتماد مستويات المخاطر

<p>كل عمل عسكري صادر عن جهة أجنبية أو عن القطر المضيف للاستثمار و الاضطرابات الأهلية العامة كالثورات والانقلابات والفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام.</p>	<p>مخاطر الحرب، والتحركات العسكرية والاضطرابات المدنية والإرهاب</p>	<p>مخاطر سياسية</p>
<p>حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية اثر إجراءات كالمصادرة والتأميم، فرض الحراسة الإدارية، نزع الملكية والاستيلاء الجبري.</p>	<p>خطر التأميم والمصادرة</p>	
<p>تقييد قدرة المستثمر على تحويل أصل استثماره و/أو عوائده بالعمللة الصعبة إلى الخارج.</p>	<p>خطر التحويل</p>	
<p>المخاطر المرتبطة بعدم قدرة أي مستثمر على الاحتفاظ بحقوقه، بسبب إجراءات تقوم بها حكومة البلد المضيف للاستثمار منها التنصل من اتفاق تعاقدي مع المستثمر.</p>	<p>خطر إخلال الدولة بالعقد</p>	
<p>يعني خطر العمليات الائتمانية للتجارة قصيرة المدى بما فيها المدفوعات النقدية الخاصة</p>	<p>خطر قصير المدى</p>	<p>مخاطر تجارية</p>
<p>يعني خطر العمليات الائتمانية للتجارة متوسطة وطويلة المدى التي تزيد عن العامين</p>	<p>خطر متوسط وطويل المدى</p>	
<p>هذا التصنيف يخص المخاطر السياسية المرتبطة بمدفوعات نقدية خاصة كنتيجة لمخاطر مركبة طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى</p>	<p>خطر المعاملات الخاصة</p>	

الخطوة 2: تحديد مصادر البيانات الموثقة والدقيقة

- المؤشرات الفرعية
- التصنيفات
- عدد الدول حسب توفر المعلومات
- للتأكد من أن كل المؤشرات الفرعية لها نفس المقياس وأن جميعها يصب في نفس الاتجاه سواء بالإيجاب أو السلب يتم تطبيعها وتوحيد اتجاه تأثيرها على الخطر الذي يتم قياسه.



الخطوة 3: تحليل الاتساق (اختبارات الموثوقية الإحصائية)

■ تحليل الاعتمادية أو الموثوقية (Reliability Analysis) وذلك لدراسة مدى الاتساق بين المؤشرات الفرعية التي تم اعتمادها ومدى ملاءمة استخدامها معاً لتكوين مؤشر مركب واحد. كما يتم تحليل الصلاحية من خلال معامل ألفا لكرونباخ (Cronbach's alpha) للاتساق الداخلي (Internal Consistency) بين المؤشرات الفرعية وقياس أو اختبار كايزر- مايار- أولكن (Kaiser-Meyer-Olkin measure) للتحقق من كفاءة المعاينة بالنسبة لكل مكون رئيسي واختبار بارتليت (Bartlett's Test) للتأكد من أن المصفوفة المشكلة من مجموعة المؤشرات الفرعية المحددة للمكون الرئيسي خالية من التكرار أو التداخل في عناصرها.

الخطوة 4: تحديد الأوزان وتجميع المتغيرات الفرعية

- يعتبر تجميع المتغيرات الفرعية من الخطوات الأساسية لبناء مؤشر مركب يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات من هذه المتغيرات الفرعية، وفي كثير من الأحوال يكون لبعض المتغيرات الفرعية أهمية أكبر من المتغيرات الأخرى للتعبير عن الظاهرة محل الدراسة، الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند اختيار الأوزان الترجيحية للمتغيرات الفرعية.
- يتم اختيار الأوزان الترجيحية للمتغيرات الفرعية باعتماد خطوتين أساسيتين:
 - ✓ انطلاقاً من أدنى مستوى، يتم تجميع المتغيرات الأولية في شكل متغيرات رئيسية باعتماد أوزان متساوية لكل متغير أولي ثم لكل متغير رئيسي، بمعنى أن الأوزان تشتق من عدد المتغيرات الأولية الداخلة في حساب المتغير الرئيسي ومن عدد المتغيرات الرئيسية التي تم اعتمادها لبناء المكون الأساسي.
 - ✓ في مرحلة ثانية يتم التركيز على الارتباطات بين المجموعات وذلك باللجوء لتحليل المكونات الأساسية (Principle Components Analysis) والذي يعتمد على تجميع المجموعات الأساسية المرتبطة معاً للحصول على مكون جديد أو مؤشر مركب بسيط يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بتلك المجموعات الأساسية.
- إن قابلية التعويض الضمنية الكاملة بين المكونات الفرعية في طرق التجميع الإضافي أحياناً ما تؤدي إلى عدم عكس المؤشر المركب للخصائص الحقيقية لبعض الدول ويمكن معالجة هذه المشكلة من خلال استخدام أسلوب التجميع الهندسي (Geometric aggregation) كحلا وسطاً يأخذ في اعتباره أوزان المكونات الفرعية وفقاً لأهميتها في تكوين المؤشر المركب والتي تم تحديدها باللجوء إلى التحليل العائلي:

$$Index Value_i = \prod_{q=1}^Q y_{q,i}^{w_q}$$

$$\text{where } 0 \leq w_q \leq 1 \text{ and } \sum_q w_q = 1$$

الخطوة 5: تصنيف المخاطر الفرعية والتصنيف العام

(الأوزان موضحة بين الأقواس)



